

# الملتقى الأول للاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي

مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون: الإمكانيات والفرص

تجربة الإمارات حول واقع الاستثمار الأجنبي

في مجلس التعاون وسبل تطويره

عبد الله آل صالح / وكيل وزارة الاقتصاد - قطاع الاقتصاد

3 مارس 2008

دبي - الإمارات العربية المتحدة

سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم إمارة دبي، وزير المالية والصناعة،

راعي هذا المؤتمر

معالي السيد سليم الحص،

معالي السيد عمرو الدباغ،

سعادة السيد عبد الرحمن النقي،

سعادة السيد عبد الرحمن العطية،

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

الإخوة والأخوات الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

انه لمن توفيق الله وفضله أن يقام الملتقى الأول للاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي في دولة الإمارات العربية المتحدة، فيلنتقي في رحابها هذا الرعيل الكريم من رجال الاقتصاد والاستثمار العرب / الخليجين، الذين توافدوا إليها مؤكدين وحدة الهم والهدف، وتماسك الصف وتواصل العمل.

وانه لمن دواعي الاعتزاز وبشائر نجاح هذا الملتقى أن يحظى برعاية سامية من صاحب السمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم إمارة دبي، وزير المالية والصناعة حفظه الله ورعاه.

وكل التقدير نرفعه أيضاً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد الغرف الخليجية لاختيار دولة الإمارات العربية المتحدة منبراً لهذا الملتقى الأول للاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي، ولجهودهما في عقد مثل هذه الملتقيات التي تساعد على الحوار البناء بين صانعي القرار في منطقة الخليج والعالم العربي ورجال الأعمال والصناعيين.

لقد اطلعت على برنامج العمل الحافل لهذا الملتقى والموضوعات البالغة الأهمية التي تغطيها جلساته الثمانية في صلتها الوثيقة لمناقشة أبعاد السوق الخليجية المشتركة بعد إقرارها والعمل بها مطلع هذا العام والاستماع إلى الآراء والمقترحات حيال كافة القضايا المشتركة ومن بينها تجارب الاستثمار في القطاعات الواعدة والمناخات الاقتصادية الجديدة في دول المجلس.

يمثل هذا الملتقى فرصة سانحة لحوار مفيد وبناء بين أعضاء العائلة الخليجية العربية الواحدة بعضهم البعض ومع شركائهم من ممثلي القطاع الخاص، ورجال الأعمال، والصناعيين والباحثين والأكاديميين. ونحن إذ نتناول المواضيع الهامة في هذا الملتقى... قد تتباين ظروفنا، وتتعدد مسالكنا ورؤانا... إلا أننا في نهاية المطاف نجتمعنا مصير واحد وهموم وتحديات وطموحات مشتركة وتطلعات نحو حاضر ومستقبل أفضل.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

الإخوة والأخوات الأفاضل،

يعدّ اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر اقتصاديات المنطقة تنافسيةً وجذباً للاستثمارات الأجنبية، حيث تحظى الإمارات بثقة كبيرة من قبل المجتمع الاقتصادي العالمي وتعتبر حالة متميزة بين دول العالم، فقد احتل الاقتصاد الإماراتي المرتبة الأولى عربياً في تقرير التنافسية العالمي لعام 2007 وذلك ضمن مجموعة الدول الثالثة (الدول في مرحلة متقدمة من التطور). كما أن الهيئات العالمية كصندوق النقد الدولي والاونكتاد والاسكوا والشركات الاستشارية العالمية تصنف الدولة في المراتب الأولى عربياً في قدرتها على جذب الاستثمارات، فقد جاءت الإمارات في المرتبة 18 من أصل 141 دولة في ترتيب مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي لعام 2006 وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2007.

كما صعدت الإمارات إلى المرتبة الثامنة في مؤشر الثقة بالاستثمار لعام 2007 كمقصد للاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment Confidence Index) وذلك حسب دراسة أجرتها الشركة الاستشارية العالمية (A.T. Kearney)، حيث يعكس هذا المؤشر توجهات المستثمرين الحالية والمستقبلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية.

من جهة أخرى فقد نمت الاستثمارات الأجنبية بالدولة بنسبة 11% وذلك وفقاً لمسح الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2006، الذي أجرته وزارة الاقتصاد، حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 68.63 مليار درهم إماراتي (حوالي 18.7 مليار دولار أمريكي)، مقارنة بحوالي 61.91 مليار درهم إماراتي (حوالي 16.86 مليار

دولار أمريكي) لعام 2005. وذلك بفضل بيئة الأعمال الجاذبة والسياسات الاقتصادية المنفتحة والموقع الجغرافي المتميز والاستراتيجي، حيث تتميز الإمارات بمناخ اقتصادي منافس ينذر وجوده في أي بلد آخر مثل عدم وجود ضرائب، وحرية كاملة لتحويل رؤوس الأموال والأرباح من دون قيود وعوائق، ووجود مصادر مهمة للطاقة، وقوى عاملة رخيصة، وبنية تحتية على أحدث المستويات، بالإضافة إلى الالتزام الحكومي نحو الاستثمار الأجنبي من جهة وإلى الاستقرار السياسي والأمني والانفتاح الاقتصادي والعلاقات المتوازنة مع دول العالم من جهة أخرى.

ومواكبة لسعي دول المنطقة خاصة ودول العالم عامة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطينها، وتعزيزاً للفرص الاستثمارية المتاحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تتابع وزارة الاقتصاد بتكليف من مجلس الوزراء إصدار قانون اتحادي خاص بالاستثمار الأجنبي، والذي يأتي استكمالاً للمنظومة التشريعية في الدولة، حيث يعالج مشروع القانون عناصر البيئة الاستثمارية كافة بشفافية وبفاعلية، وبما ينسجم مع سياسات الدولة الاقتصادية الطموحة المتمثلة بجعل دولة الإمارات العربية المتحدة مركزاً تجارياً ومالياً ومقصداً استثمارياً عالمياً. ومن الجدير بالذكر أن مشروع قانون الاستثمار الأجنبي يأتي ترجمةً لأهداف الخطة الإستراتيجية للحكومة الاتحادية من خلال تدعيم القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية، والعمل على تعزيز تنافسية المناخ الاستثماري للدولة وتنمية البيئة الاستثمارية بعناصرها المختلفة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ذات القيمة المضافة العالية وبالتحديد استقطاب التكنولوجيا والمعرفة والخبرات المتطورة بما يضمن استمرارية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في القطاعات الحيوية وتنمية المناطق الأقل نمواً في الدولة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

الإخوة والأخوات الأفاضل،

لعله من المفيد ونحن في بداية أعمال هذا الملتقى لمناقشة أوضاع الاستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي وسبل تطويره والتحديات التي تواجهه أن استرعي الانتباه إلى ما يلي:

أولاً: من الإنصاف القول أن مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون قد شهد تحسناً كبيراً وعلى مختلف الأصعدة، فوفقاً لتقرير البنك الدولي الخاص بمؤشرات أداء الأعمال لعام 2008 (Doing Business) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد استأثرت دول مجلس التعاون بالمراتب الخمس الأولى متقدمة بذلك عن مصر والمغرب وتونس والأردن وسوريا، كما استطاعت دول مجلس التعاون أن تستأثر بنسبة 54% من حجم الاستثمار الكلي للمنطقة خلال عام 2006 وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2007 الصادر عن الاونكتاد. غير أن هذا التحسن، على أهميته لم يؤت عوائده المستحقة بعد، وذلك لعدم اكتمال مقومات البيئة الصديقة للاستثمار واشتداد حدة المنافسة العالمية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فبالرغم مما تشير إليه التقارير من تنامي الاستثمارات العربية البينية من 6 مليارات دولار عام 2004 لتبلغ قرابة 60 مليار دولار خلال عام 2006، إلا أن الاستثمارات العربية في الخارج تقدر بنحو 1200 مليار دولار، من جهة أخرى، ورغم التزايد الكبير في الحجم العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فلا تزال حصة دول مجلس التعاون من هذه التدفقات في حدود 2.48%.

ثانياً: تمر دول مجلس التعاون بفترة نمو اقتصادي متسارع، حيث يوفر هذا النمو فرصة سانحة كبيرة أمام المستثمرين الأجانب والعرب والخليجين لإقامة استثماراتهم في دول مجلس التعاون، ويشكل هذا النمو الاقتصادي تحدياً يتمثل في قدرة دول مجلس التعاون على تنويع مصادر الدخل في اقتصادياتها وتعديل هيكلها الاقتصادية بعيداً عن النفط وتوجيه الاستثمار الأجنبي وفقاً للاحتياجات التنموية لهذه الدول. وهنا تجدر الإشارة إلى تميز تجربة دولة الإمارات بهذا الصدد حيث ارتفعت نسبة مشاركة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من 46% عام 1990 إلى 73.4 عام 2005.

ثالثاً: التأكيد الكامل على ضرورة توطيد الاستثمارات الخليجية في الدول الخليجية، ومن هنا، أدعو مواطنو دول مجلس التعاون والشركات والمؤسسات الوطنية العاملة للاستفادة من انطلاقة السوق الخليجية المشتركة بداية هذا العام، واغتنام الفرص المتاحة في كافة دول المجلس، حيث، كما تعلمون، تركز السوق المشتركة على المواطنة الخليجية في المجال الاقتصادي، وتقوم على مبدأ هام وهو أن يتمتع مواطنو دول المجلس (ويشمل ذلك المواطنين الطبيعيين والاعتباريين مثل الشركات والمؤسسات الخليجية) بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، وتتوفر لهم جميع المزايا التي تُمنح للمواطنين في جميع المجالات الاقتصادية، حيث لا يمثل ذلك شرط ازدهار ورخاء فحسب، بل يمثل صمام سلام اجتماعي واستقرار سياسي واقتصادي لدول مجلس التعاون والعالم العربي.

رابعاً: علينا أن نجعل المشاريع الخليجية المشتركة هدفاً استراتيجياً إذا أردنا أن نخطو خطوات فاعلة نحو التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، وهي مسؤولية ملقاة على عاتق القطاع الخاص الخليجي باعتباره المحرك الأساسي والاهم للتنمية.

خامساً: لابد من ربط النظم التربوية في دول مجلس التعاون بالاحتياجات التنموية وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية لتلبية الطلب المتنامي، حيث يعتبر ذلك من أهم الأسس اللازمة لإيجاد بيئة صديقة للاستثمار.

سادساً: ضرورة أن يصاحب الجهود الترويجية الخارجية لدول مجلس التعاون جهود داخلية لتطوير التنافسية والبيئة الاستثمارية، حيث أن هذا التكامل بين الجهد الخارجي والتطوير الداخلي المستمر يعزز من مصداقية الترويج وينعكس ايجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي، فلا بد من أن تتعدى محاولات الإصلاح الاقتصادي محاولات تحسين الأوضاع والتركيز على الدخول في منافسة اقتصادية عالمية مع التأكيد على أهمية الحفاظ على الاستثمارات الأجنبية القائمة بجانب العمل على جذب المزيد منها من خلال العمل باستمرار على إزالة عوائق الاستثمار.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

الإخوة والأخوات الأفاضل،

إن ما نتطلع إليه من ملتقانا هذا هو الخروج برؤية واقعية وإستراتيجية واضحة لتعزيز التعاون الخليجي في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي، مع الأخذ بعين الاعتبار الميزة النسبية لكل دولة، والعمل على تحقيق التكامل في المشاريع الاستثمارية والاستفادة في ذلك من التجارب الدولية الناجحة، وإنني أتطلع لسماع مقترحاتكم من واقع خبراتكم المتنوعة، حول الوسائل والآليات القابلة للتطبيق لزيادة الاستثمارات الخليجية البينية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، بحيث تتولى الأمانة العامة لدول مجلس التعاون متابعة تنفيذ تلك الآليات من خلال برامج عمل ملائمة.

في الختام، أرجو من المولى العلي القدير أن يكون هذا الملتقى استثنائياً بكل ما لهذه الكلمة من معنى فهو ينعقد في حقبة الانفتاح والحوار وموضوعه يتجاوب مع تطلعاتنا بان تشكل الفترة القادمة مرحلة واعدة في قدرات دولنا على استقطاب الاستثمار وتهيئة بيئة الأعمال المناسبة.

وأخيراً أجدد الامتنان والعرفان لصاحب السمو الشيخ حمدان بن محمد آل مكتوم راعي هذا الملتقى، وكرر الشكر والتقدير إلى جميع الباحثين والمشاركين والى كل من ساهم في إنجاح هذا الملتقى. كما وأهنئ المنظمين لهذا الملتقى على حسن التنظيم والإعداد وأتمنى للضيوف الكرام إقامة طيبة في بلدهم الثاني دولة الإمارات العربية المتحدة وللملتقى وافر النجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

